القائم مترئساً جلسة مجلس الأمة

جانب من الجلسة

الموافقة بالإجماع على «قانون السجل التجاري» في مداولته الثانية

مجلس الأمة يقر «التقاعد المبكر» في مداولته الأولى دون

■ الغانم: لا يمكن أن نقبل لأي منظمة أن تستخدم الكويت كمظلة لغسيل الأموال .. وهذا لن يمر

كتب عمر الرشيدي

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية أمس في المداولة الأولى على الاقتراحات بقانون بشان تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية«التقاعد المبكر» دون نقاش،حيث جاءت نتيجة التصويت بموافقة 39 عضوا وعدم موافقة عضوا واحدا وامتناع ثمانية أعضاء من اجمالي الحضور البالغ عددهم 48 عضوا.

وأقر المجلس بالإجماع مشروع قانون السجل التجاري في مداولته الثانية،والذي يشمل تجريم «تضمين الشركات» والتحايل على البيانات ومنح موظفي وزارة التجارة والصناعة صفة الضبطية القضائية.

وجاءت نتيجة التصويت الذي تم بالنداء بالاسم على مشروع القانون بالإجماع في المداولة الثانية بموافقة 53 عضوا من إجمالي الحضور البالغ عددهم 53 عضوا.

ووافق المجلس في المداولة الثانية على مشروع قانون بتعديل قانون العمل في القطاع الأهلي يقضي بشمول المتقاعدين من موظفي القطاع النفطي من عام 2010 حتى عام 2017 بمكافأة نهاية الخدمة كاملة وأحالته إلى الحكومة.

وأظهرت نتيجة التصويت على مشروع القانون في المداولة الثانية موافقة 43 عضوا وامتناع عشرة أعضاء عن التصويت من إجمالي الحضور البالغ عددهم 53 عضوا.

ورفض المجلس طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن أعضاء مجلس الأمة النواب حمد الهرشاني والدكتور جمعان الحربش ومحمد هايف في القضايا المرفوعة ضدهم.

على صعيد منفصل أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد حرص «الخارجية» على على تزويد اللجان البرلمانية في مجلس الأمة بالبيانات والمعلومات التي تطلبها بشكل دقيق وموثق.

وقال الخالد أثناء مناقشة المجلس رسالة من رئيس لجنة الاحلال وأزمة التوظيف البرلمانية للنظر في عدم استجابة بعض الوزراء لطلب اللجنة موافاتها بالبيانات اللازمة لدراسة طلبي مناقشة قضية البطالة وضرورة استعجالهم لموافاة اللجنة بما تطلبه من بيانات ليتسنى لها إعداد تقريرها بهذا الشان وتقديمه للمجلس ضمن بند كشف الأوراق والرسائل الواردة».قال «نحن مع اللجان البرلمانية في الحرص على أن تكون المعلومات التي تصدر من مسؤول في الحكومة دقيقة وموثقة إلى لجنة معنية بدراسة موضوع هام».

وذكر انه فيما يتعلق بـ«الخارجية» تلقينا كتابا من رئيس مجلس الأمة يطلب فيه تزويد لجنة «الاحلال» البرلمانية بالمعلومات والاحصاءات الخاصة بهذا الموضوع خلال أسبوعين.

وأشار إلى ان «الخارجية» تتعامل مع عدد من الجهات والمنظمات الدبلوماسية الاقليمية والدولية منها مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمكاتب التابعة له وجامعة الدول العربية والمنظمات التابعة لها ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها إضافة إلى المنظمات الاقليمية والدولية الموجودة بالكويت البالغ عددها 24 منظمة».

وقال انه «لكي أصل إلى كل هذه الجهات لطلب نسبة الكويتيين العاملين في هذه المنظمات الاقليمية والدولية وأتلقى الرد وبعدها نحتاج إلى القيام بعملية الفحص والتدقيق على البيانات والتفاصيل الخاصة بها الأمر الذي يتطلب الكثير من الوقت للتدقيق».

وأضاف يجب التأكد من كل المعلومات.. كل ما طلبناه من لجنة «الاحلال» البرلمانية إعطاءنا وقت لاستكمال البيانات ونحن الآن في مرحلة تدقيق وفحص هذه المعلومات وسنرفع إلى اللجنة في أقرب وقت».

وأعرب الخالد عن خالص شكره وتقديره إلى لجنة «الاحلال البرلمانية على حرصهم مؤكدا أن «هذا الحرص يتلاقى ويتفق وينسجم مع حرص الحكومة».

من جهته قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح أن قضية الإحلال على سلم أولويات الحكومة وقطعت به شوطا مؤكدا تعاون الحكومة مع مجلس الأمة في تسخير كل امكانيات الجهات الحكومية المعنية خلال الفترة المقبلة.

وبين الصالح أن «مجلس الخدمة المدنية بادر في أخذ الكثير من قرارات الاحلال التي تبناها منذ الربع الأخير من العام الماضي وعممت على جميع الجهات وسنستكمل هذه الاجراءات».

وذكر انه ومن باب الاستعجال تم إرسال صورة ضوئية لرئيس لجنة «الاحلال» البرلمانية نهاية الأسبوع الماضي تتضمن مجموعة من الاحصائيات وسوف ترد إلى المجلس عبر القنوات الرسمية خلال هذا الأسبوع.

من جانبه أعلن وزير المالية الدكتور نايف الحجرف أن النيابة العامة استلمت أمس الأول من وحدة التحريات المالية ملف شبهة وجود إيداعات مالية لأشخاص وشركات تتعلق باللجنة الاولمبية واتحاد اللجان الاولمبية الوطنية والمجلس الاولمبي الآسيوي.

وقال الحجرف خلال انتقال المجلس إلى طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن «وجود إيداعات وسحوبات نقدية وتحويلات وشيكات وتعاملات مالية لأشخاص وشركات ومنها ماهو متعلق في اللجنة الاولمبية واتحاد اللجان الاولمبية الوطنية والمجلس الاولمبي الآسيوي».قال إن «وحدة التحريات المالية تلقت بلاغات بوجود بعض الايداعات وحسب الاجراءات المتبعة في الوحدة فإنها تعمل على استكمال بعض المتطلبات في هذا الملف» مضيفا أنه وفقا لمذكرة التفاهم الموقعة بين وحدة التحريات المالية ووزارة الداخلية «فإن أي تحقيقات تأتي خارج حدود صلاحيات الوحدة تحال إلى وزارة الداخلية لاستكمال التحقيقات والوقوف على ما ينتج عنها».

وأوضح أنه تم مراسلة وزارة الداخلية التي أجرت التحقيقات استنادا إلى مذكرة التفاهم الموقعة مع وحدة التحريات المالية وقامت بعد ذلك بإرسال التقرير الأربعاء الماضي إلى وحدة التحريات المالية.

وأضاف أن وحدة التحريات المالية عقدت اجتماعا الخميس الماضي واطلعت على تقرير «الداخلية» بهذا الشان وكل ما تضمن من تحقيقات ووقائع وبعدها تم إحالة هذا الملف إلى النيابة العامة والتي استلمته صباح أمس.

وأكد الحجرف أن الملف الآن «منظور بالكامل» لدى النيابة العامة ليستكمل إلى ان تأتي نتائجه بالشكل النهائي.

من جهته جدد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح التاكيد على أن ملف شبهة وجود إيداعات مالية لأشخاص وشركات تتعلق باللجنة الاولمبية واتحاد اللجان الاولمبية الوطنية والمجلس الاولمبي الآسيوي تمت احالته إلى النيابة العامة.

وأوضح الجراح أن «قطاع أمن الدولة بوزارة الداخلية تلقى طلبا من وحدة التحريات المالية بشان بعض التعاملات المالية الخاصة بهذا الملف».

وأضاف أنه «بناء على ذلك استدعى قطاع أمن الدولة أحد الأشخاص الذي تم ذكر اسمه في الملف للتحقيق معه وأخذ بعض المعلومات منه وبعد الانتهاء من التحقيق معه ظهرت بعض النتائج وتم إرسالها إلى وحدة التحريات المالية».

وتابع أن هذا الملف موجود حاليا لدى النيابة العامة «فارجوا ألا نتوسع فيه لأنها تتعلق بوجود بعض الشبهات والنيابة ستحقق بالمعلومات الواردة في هذا الملف».

وأشار الشيخ خالد الجراح إلى أن المجلس الاولمبي الآسيوي «لا يتمتع حاليا بأي حصانة لأن حكومة الكويت ألغت منذ سنتين الاتفاقية معه

■ العدساني رأس وإذا أثار قضية لمصلحة البلد نعينه بها وهو انتقدني بشدة في المجلس السابق

■ هناك من سعى من خلال غسل الأموال لاستمرار الايقاف الرياضي لكن لله الحمد رفعناه عن كرة القدم

■ الخالد: «الخارجية» حريصة على تزويد اللجان البرلمانية في مجلس الأمة بالبيانات والمعلومات التي تطلبها

القائم متحدثا من مقاعد النواب

■ يجب أن تكون المعلومات الصادرة من مسؤول في الحكومة دقيقة وموثقة لاستخدامها بدراسة موضوع مهم

■ الجراح: «ملف الإيداعات» موجود حالياً لدى النيابة العامة فأرجوا ألا نتوسع فيه لأنها تتعلق بالشبهات

■ المجلس الأولمبي الآسيوي لا يتمتع حالياً بأي حصانة لأن حكومة الكويت ألغت منذ سنتين الاتفاقية معه

حديث حكومي - نيابي

ابتسامة حكومية

الكندري مترئساً جانباً من الجلسة